أثر التأمين الفلاحي على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000-2018)

The Impact of Agricultural Insurance on the Development of the Agricultural Sector in Algeria - Standard analytical study for the period (2000-2018)

بوزيدي لمجد **Bouzidi LAMDJAD**، مخبر **Aeahh**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، أستاذ محاضر أ
lamdjad.b@univ-boumerdes.dz

يوسف بودلة **Youcef BOUDELLA**، مخبر **Alpec**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، أستاذ محاضر أ
y.boudella@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2019/10/26 **تاريخ القبول: 2020/01/23** **تاريخ النشر: 2020/01/30**

ملخص :

تناولت الدراسة إشكالية العلاقة بين التأمين وتنمية القطاع الفلاحي الجزائري، الذي يواجه عدة مخاطر تبقي الفلاح عاجزا أمام تغطية تكاليفها، وهدفت الدراسة إلى تحليل أثر التأمين الفلاحي كأداة مساعدة على معالجة مختلف الأخطار الفلاحية. لقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها دور التأمين في دعم مجهودات التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، وإسهامه في التعويضات المالية للتخفيف من حدة خسائر النشاط الفلاحي الناتجة أساسا عن تقلبات الأحوال الجوية والحرائق والكوارث الطبيعية، مع إسهامه في استقرار دخل الفلاح وضمان تجديد طاقته الاستثمارية.

الكلمات المفاتيح: التأمين الفلاحي، إدارة المخاطر الفلاحية، تعويضات الفلاحين، تنمية القطاع الفلاحي الجزائري.

تصنيف JEL: Q11 , C51 , C32 , C01

Abstract:

The study addressed the problem of the relationship between insurance and the development of the Algerian agricultural sector, where this sector faces several risks that keep the farmer unable to cover its costs. The study reached several results, the most important of which are the role of insurance in supporting the agricultural development efforts in Algeria during the period (2000-2018), and its contribution in financial compensation to alleviate the losses of agricultural activity resulting mainly from the fluctuations of weather conditions, fires and natural disasters, while contributing to the stability of the income of the farmer and ensure Renew its investment capacity.

Key words: *Agricultural insurance, Management of agricultural risks, Compensation of farmers, Development of the Algerian agricultural sector.*

Jel Classification Codes: C01, C32, C51, Q11

المؤلف المرسل : يوسف بودلة، **الإيميل** * y.boudella@univ-boumerdes.dz

– مقدّمة:

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المنشئة للثروة والقيمة المضافة، والمشغلة لنسبة كبيرة من اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة، ونظرا لأهميته الإستراتيجية فقد أولت الدولة له اهتماما كبيرا من خلال مختلف البرامج التنموية الأربع خلال الفترة (1999-2019)، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الخام تبقى ضعيفة نسبيا نظرا لأن أغلب أنشطته تتم عبر قنوات الاقتصاد غير الرسمية، وكذلك لارتباط الأنشطة الفلاحية بعدة اعتبارات من بينها الظروف المناخية والطابع الموسمي للمنتجات الفلاحية، هذا ما يضع الفلاح أمام عدة عراقيل وتحديات لحماية منتجاته ومحاصيله من التعرض للعوامل الطبيعية كالأوبئة والحرائق والفيضانات والحشرات وغيرها.

لقد برز التأمين الفلاحي كأداة تساعد الفلاح على تدنية المخاطر المرتبطة بالأنشطة الفلاحية وتعويض الخسائر جزئيا أو كليا، مما يساعدهم على الإنتاج ويشجعهم على إعادة بعث استثماراتهم من جديد، وبالتالي فهو يسهم في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي في المحاصيل خاصة الإستراتيجية واسعة الاستهلاك كالقمح والشعير، وحتى تأمين الثروة الحيوانية كالأبقار والأغنام من خطر الأمراض واسعة الانتشار.

أ– إشكالية الدراسة : انطلاقا مما تقدم نطرح إشكالية البحث التالية :

هل يوجد أثر ذي دلالة إحصائية للتأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2018)؟

ب– فرضية الدراسة الكلية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2018).

ت– البعد الزماني الدراسة: لقد تم إجراء هذه الدراسة عن طريق تحليل رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي الجزائري، وذلك خلال الفترة (2000-2018).

ث– أدوات الدراسة: لقد تم إجراء هذه الدراسة عن طريق تحليل بيانات وإحصائيات المجلس الوطني للتأمينات CAN، والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، وعلى المنحنى البياني للسلاسل من خلال دالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي Correlogram كاختبار أولي، والاختبار الإحصائي للاستقرارية ADF (Augmented Dickey_fuller) (**ديكي فولر**)، واختبار Phillips PERRON pp (**فيلبس بيرون**)، باستعمال برنامج Eviews نسخة 10، واختبار التكامل المشترك بين المتغيرين المستقل والتابع باستخدام منهجية (**أنجل غرانجر**) GRANGER Causality Test، وتقدير نموذج البحث باستعمال طريقة المربعات الصغرى، واختبار استقرارية وسكون سلسلة البواقي، وذلك خلال الفترة (2000-2018).

ج– أهمية الدّراسة: تكتسي الدراسة أهمية بالنظر لمكانة القطاع الفلاحي كقطاع تنموي بديل منشئ للثروة ضمن إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر، يسهم في امتصاص القدر الأكبر من اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة، أين يبرز دور التأمين الفلاحي كآلية تعمل على تدنية المخاطر الفلاحية واستقرار نشاط ودخل الفلاحين، وذلك مع دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (2000-2018).

ح- الدّراسات السابقة:

- **عبد الكريم. الطيف، فاطيمة.كوراد، (2018) "دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA – وكالة بومرداس"** : هدفت الدراسة الى تحليل عملية التأمين باعتبارها عملية يساهم من خلالها الأفراد والمؤسسات بأقساط تمكنهم من الحصول على حق الحماية في حالة تحقق الأخطار المؤمن عليها، مع تحليل علاقة التأمين مع مختلف الأنشطة الاقتصادية التي من بينها القطاع الفلاحي الذي يشغل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي، إذ يتعرض القطاع الفلاحي لمخاطر متعددة تبقي الفلاح عاجزا أمامها، وبالتالي فهو يلجأ لخدمة التأمين الفلاحي من أجل نقل مختلف الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، كما عالجت الدراسة مدى مساهمة التأمين الفلاحي في معالجة وتغطية مختلف الأخطار، مع دراسة ميدانية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي - CRMA بولاية بومرداس.
- **فتيحة. بوزيان، مليكة. شبايكي حفيظ، (2018) " تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر"** : هدفت الدراسة لتقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية التي طبقتها الجزائر خاصة منذ سنة 2000، من خلال التطرق للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي، والمخطط الخماسي الحالي، ثم تقييم النتائج التي تم تحقيقها من خلال مؤشرات أهمها: المساحة الزراعية، اليد العاملة، الإنتاج. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه تم تحقيق نتائج إيجابية من خلال هذه السياسات، لكن هذه النتائج لم ترق إلى مستوى الأهداف والميزانية الممنوحة لها بسبب عدة عراقيل، أهمها الاعتماد على الفلاحة المطرية، استخدام طرق تقليدية للحصاد، ذهاب الدعم لغير مستحقيه، وعزوف الشباب عن العمل الفلاحي، وعدم بناء سلاسل القيمة للفلاحة.
- **محمد. غردي وآخرون، (2017) "التأمين الفلاحي كآلية لتغطية المخاطر الفلاحية: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA – بوفاريك"** : هدفت الدراسة إلى تحليل التأمين الفلاحي باعتباره يلعب دورا فعالا في دعم مجهودات التنمية الفلاحية، لما يوفره من تعويضات مالية للتخفيف من حدة الخسائر التي تنجر عن المخاطر المتعددة التي يتعرض لها النشاط الفلاحي، وبذلك فهو يساهم في استقرار دخل الفلاح وضمان تجديد طاقته الاستثمارية بصفة خاصة مع استمرارا نشاط القطاع الفلاحي بصفة عامة. كما حاولت الدراسة تحليل مختلف المخاطر المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها القطاع الفلاحي، وواقع التأمين الفلاحي في الجزائر خاصة على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بوفاريك – ولاية البليدة.
- **العيد. قريشي، (2017) "مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر"** : هدفت الدراسة إلى تحليل دور التأمين التعاوني في تغطية خسائر القطاع الفلاحي بالجزائر وتحقيق التنمية الاقتصادية بها، حيث قامت الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز هذه المكانة، تمثلت في الاعتماد على مبدأ التعاون الفلاحي لتعويض الفلاحين أثناء تعرض منتجاتهم الفلاحية من محاصيل زراعية وثروة حيوانية لأخطار تقلبات الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية. كما أظهرت نتائج الدراسة أن للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الدور البارز في تأمين القطاع الفلاحي والمساهمة في تعويض الخسائر التي يتعرض لها الفلاحون أثناء مزاولتهم لنشاطهم الفلاحي.

- **رشيد. بوعافية، سارة. عزاز، (2017) "دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)"**: هدفت الدراسة إلى تحليل أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني ومدى مساهمته في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من خلال قدرته على استيعاب اليد العاملة وتحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي تحسين مستوى المعيشي للسكان. مع قياس أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام اختبار السببية لغرانجر والاعتماد على بعض الأرقام والإحصاءات المعتمدة. كما أكدت النتائج الدراسة أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع وامتلاك الجزائر لمؤهلات عديدة إلا أن حصة القطاع الفلاحي تبقى ضعيفة مقارنة مع القطاعات الأخرى.

خ- تقسيمات الدراسة: انطلاقا مما تقدم سوف نتناول هذه الورقة البحثية من خلال محورين، يتناول الأول الإطار النظري للدراسة، أما المحور الثاني فيتناول الدراسة التحليلية القياسية باستعمال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين.

I- الإطار النظري للدراسة:

I-1- التعاريف الإجرائية:

- التأمين الفلاحي هو "**أحد أنواع التأمين الذي يهتم بحماية المنتجين الفلاحيين من الأخطار الفلاحية المحتملة المتعلقة بالإنتاج الفلاحي التي لا يمكن السيطرة عليها، من خلال دفع أقساط حجم الخطر المحتمل نظير أن تقوم شركات التأمين بتعويض المؤمن من هذا الخطر إذا حدث، بحيث يكون هذا التعويض حسب العقد المبرم بين شركة التأمين والمؤمن**" (م. غردي وآخرون، 2017 : 141).

- التنمية الفلاحية هي " **تلك العملية التي تهدف إلى تنمية الإنتاج الزراعي بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بزيادة إنتاجية الأرض أو بهما معا** " (ع. عدة، 2018/2017 : 15).

- الأمن الغذائي هو "**قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا، وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم**" (ر. بوعريوة، 2017 : 5).

I-2- مؤشرات حول أهمية تنمية القطاع الفلاحي الجزائري:

I-2-1- مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج الداخلي الخام:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الإستراتيجية في الجزائر، حيث تتوفر على موارد طبيعية هامة من بينها الأراضي الصالحة للزراعة (17.8% من مجموع المساحة الكلية خاصة في الشمال)، وحوالي 13 مليار متر مكعب من الموارد المائية السطحية و7 مليار متر مكعب من الموارد المائية الجوفية، بالإضافة إلى الموارد البشرية والحيوانية والنباتية وغيرها (ر. بوعريوة، 2017 : 3-4).

لقد ساهم القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني الجزائري من حيث الإنتاج بنسبة 12.3% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2018، كما عرف القطاع معدلات تنمية جيدة منذ سنة 2000 بفضل مختلف الترتيبات التي اتخذتها الوزارة الوصية (م. تيفوري، 2019)، وبالنسبة للري فقد ارتفعت المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية المسقية على الصعيد الوطني بثلاثة (3) أضعاف خلال الفترة (2000-2018) (وكالة الأنباء الجزائرية ALGERIE PRESSE SERVICE، 27 أوت 2019).

I-2-2- مكانة القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية: يساهم القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، بالإضافة إلى أهميته في ترقية التجارة الخارجية عن طريق تصدير المنتجات الفلاحية وتغطية الطلب المتزايد عليها محليا، وتخفيض حجم الواردات بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية (ر. بوعريوة، 2017 : 9-10).

بلغت مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي حسب إحصائيات البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD سنة 2010 نسبة 8.6% لترتفع سنة 2014 بأربع نقاط مئوية وتبلغ نسبة 12.7%، كما انتقلت الصادرات الزراعية من 221.78 مليون دولار سنة 2007 إلى 772.54 مليون دولار سنة 2014، وحسب معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية قفزت الواردات الزراعية من 7.644 مليار دولار سنة 2007 إلى 19.409 مليار دولار سنة 2014، تأتي في المرتبة الأولى الواردات الغذائية بقيمة 9.427 مليار دولار (ر. بوعافية، س. عزاز، 2017: 253-255).

انتقلت قيمة الإنتاج الفلاحي من حوالي 500 مليار دج سنة 2001 إلى 2761 مليار دج سنة 2014 (ف. بوزيان، م. شبايكي حفيظ، 2018 : 129)، كما يقدر معدل النمو السنوي للقطاع الفلاحي في الجزائر المتوقع خلال الفترة (2015-2019) بنسبة 5% سنويا (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، 2015: 5)، مع إنشاء ما يقارب 1.5 مليون منصب عمل دائم سنة 2019 به (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، 2015: 8).

I-2-3- تحديات وعراقيل القطاع الفلاحي الجزائري: يواجه القطاع الفلاحي في الجزائر عدة تحديات مرتبطة أساسا بالتخلف التقني والاقتصادي والاجتماعي، من أهمها مشكل العقار الفلاحي الذي يعيق المستمر المحلي والأجنبي (ف. بوزيان، م. شبايكي حفيظ، 2018 : 124)، ومشكل استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية (ح. عطوي، 2019 : 126)، حيث حدد القانون رقم : 10-03 المؤرخ في : 2010/08/15 شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، بالإضافة إلى ضعف البنية القاعدية المرتبطة به كالطرق وشبكات المياه والكهرباء، وارتفاع تكاليف الاستثمار الفلاحي بسبب ارتفاع أسعار مدخلاته وضعف التكنولوجيا الفلاحية المستخدمة، وصعوبة الحصول على التمويل بالنسبة للمستثمرين بسبب غياب الضمانات الكافية للحصول على قروض (CONSEIL NATIONAL DES ASSURANCES, 2019 : 19)، مع وجود مخاطر مرتبطة بالاستثمار الفلاحي لا يتحكم فيها المستثمر كالظروف الجوية والكوارث الطبيعية، ونقص العمالة المؤهلة على استعمال التكنولوجيا الفلاحية الحديثة، وتحديات أمنية منذ أحداث العشرية أثرت على استقرار السكان ونشاطاتهم في الأرياف (ر. بوعافية، س. عزاز، 2017: 258-259)، بالإضافة إلى تحديات قانونية وتشريعية مرتبطة بسوء استغلال الأراضي والمستثمرات الفلاحية الممنوحة، وكيفية استرجاعها من طرف إدارة الأملاك الوطنية (ح. عطوي، 2019 : 133-135).

I-2-4- مكانة التأمين الفلاحي ضمن محاور سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر: تتمحور سياسة التنمية الفلاحية الجزائرية حول خمسة محاور إستراتيجية، تندرج ثلاثة منها ضمن سياسة تطوير وتثمين التنمية الفلاحية، أما المحورين الأخيرين (الرابع والخامس) فهما مرتبطان بالتأمين الفلاحي، وتتمثل في (بتصرف الباحثين نقلا عن: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، 2015: 4-5):

أ- المحور الأول: المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وتثمين المنتجات الفلاحية.

ب- المحور الثاني: مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشُعب الإستراتيجية، وتكييف سياسة الدعم والتمويل، مع تسيير عقلاني وتوفير أحسن لوسائل الإنتاج، وإعادة تهيئة البُنية التحتية الفلاحية، وتطوير إنتاج أغذية الماشية، وتثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية.

ت- المحور الثالث: تقوية حماية الموارد الطبيعية بفضل التسيير المستدام للغابات، ومعالجة الأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برنامج واسع للتشجير، وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة، مع التركيز على التسيير العقلاني والمقتصد للمياه.

ث- المحور الرابع: تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية، والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، مع وضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.

ج- المحور الخامس: متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، تعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى الفلاحة (هذا المحور مرتبط بتنمية كفاءات المورد البشري في التأمين الفلاحي).

I-3- دور التأمين في تنمية القطاع الفلاحي الجزائري:

I-3-1- إدارة مخاطر عملية التأمين الفلاحي: من بين أهم الأخطار التي تدفع الفلاح الجزائري إلى القيام بعملية التأمين نجد: الفيضانات، الصقيع، (CONSEIL NATIONAL DES ASSURANCES, 2019: 20) النقل، الثلوج، الجفاف، الحرائق، الأوبئة وغيرها، أي مختلف العوامل التي تخضع للتغيرات المناخية والبيئية (ع. قريشي، 2017 : 274).

كما يضمن التأمين الفلاحي تغطية المخاطر الطبيعية، الاجتماعية، المالية، السياسية، السوقية (م. غردي وآخرون، 2017 : 140-141)، بالإضافة إلى المخاطر المناخية (كالبرد، العواصف الثلجية، والأمطار)، والتأمين ضد الحرائق، والتأمين ضد السرقة (ع. الطيف، ف.كوراد، 2018 : 54-55).

هذا وتتعدد المخاطر التي تواجه عملية التأمين الفلاحي والمرتبطة أساسا بنقص الثقافة التأمينية لدى الفلاح الجزائري، من بينها المخاطر الأخلاقية (الغش في موقع الأرض أو حجم المحاصيل المتضررة أو المطالبة بتعويضات غير مستحقة)، والاختيار العكسي الذي يؤدي إلى تقديم تعويضات كبيرة مقابل أقساط قليلة ما يعني إفلاس شركات التأمين، واستعمال التعويضات لتسديد القروض الفاشلة، وقلة المعلومات نتيجة غياب قواعد بيانات متعلقة بالمناخ والإنتاجية وغيرها (ع. قريشي، 2017 : 276).

I-3-2- أهمية عقد التأمين الفلاحي وخصائصه: تتمثل أهمية التأمين الفلاحي في امتصاص الصدمات التي قد يتعرض لها الفلاح من جراء مختلف الكوارث، مع توفير حماية لدخله وضمان ديمومة نشاطه، كما يعتبر أداة تساعد الدولة على حماية قطاعها الفلاحي من المنافسة الخارجية ودعم القروض الممنوحة للاستثمارات الفلاحية، ما يسهم في تحقيق

الأمن الغذائي وتجنب الأزمات في سوق الغذاء العالمي، مع تحقيق تنمية زراعية واجتماعية للبلد (م. غردي وآخرون، 2017 : 141-142)

يتميز التأمين الفلاحي بعدة خصائص تتمثل في إمكانية تغطيته لكل ما تحتويه المزرعة من معدات، مخزونات أو محاصيل زراعية، أبنية، حيوانات، مع حرية الفلاح للحماية المتعلقة به والملائمة لوضعه. كما يوجد عدة أنواع للتأمين الفلاحي تشمل التأمينات ضد البرد والحريق، والتأمين متعدد الأضرار (خاص بالبيوت البلاستيكية وأشجار الحوامض)، وتأمين شبكة الري المستغلة، وتأمين المشاتل الغابية، وإعادة التشجير، وضياع المحصول المسقي، والتأمينات الحيوانية (ع. الطيف، ف.كوراد، 2018 : 51-53).

I-3-3- أهمية التأمين في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي الجزائري والعراقيل التي تواجهه: تتمثل أهمية التأمين في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال:

- تقليص الخسائر وامتصاص الصدمات التي قد يتكبدها الفلاح، مما يساعده على استقرار دخله وعدم انتظاره للمساعدات والإعانات والمنح؛

- تنمية المحاصيل الفلاحية وضمان الأمن الغذائي، مما يساعد على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتثبيت الفلاحين في الأرياف؛

- تسهيل وصول المستثمرين والفلاحين إلى المؤسسات المالية المقرضة، عن طريق ضمانات عقود التأمين الفلاحية وتعزيز المقدرة التسديدية للمقترضين المؤمنين؛

- التحسين من القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية المحلية الجزائرية في مواجهة المنتجات الفلاحية المستوردة، والتي تحضى بدعم كبير من بلدانها خاصة المتقدمة (ع. قريشي، 2017 : 275)؛

- تشجيع الاستثمار الفلاحي عن طريق إنشاء مستثمرات فلاحية واستخدام تكنولوجيا حديثة تسهم في زيادة وتحسين الإنتاج؛

- تشجيع المنتجين على الاستثمار بتوظيف أموالهم وفوائدهم من الأرباح بهدف تنمية وتطوير القطاع الفلاحي الجزائري (ح. عطوي، 2019 : 127-128).

كما تواجه التأمين الفلاحي عدة عوائق تتمثل في غياب إحصائيات دقيقة متعلقة بالإنتاج الفلاحي والمساحات المزروعة، والمستوى المرتفع لأقساط التأمين التي تؤدي إلى عزوف الفلاحين، مع غياب منتجات تأمينية تواكب احتياجات كل فلاح وطبيعة الأنشطة والمناطق الفلاحية، مع وجود ظاهرة الانتقاء العكسي للأخطار من طرف الفلاحين الذين يلجؤون للتأمين في المواسم الرديئة على حساب المواسم الجيدة، وهذا ما ينعكس سلبا على توازن محفظة شركات التأمين (م. غردي وآخرون، 2017 : 142).

II- الطريقة والأدوات (الدراسة التحليلية القياسية باستعمال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين):

تحتاج الدراسة القياسية إلى توفر عدد كاف من البيانات التي تصف المتغيرات محل الدراسة، حيث تنعكس دقتها ووفرتها بصفة مباشرة على نتائج الدراسة، فاختبار طبيعة العلاقة بين المتغيرات يتطلب الحصول على إحصائيات دقيقة تعطي صورة تفصيلية واضحة لكل متغير، وهذا بهدف قياس درجة الاستجابة التي تحدث بين المتغيرات وإيجاد نموذج يفسر

العلاقة بينها، ما يبرز أهمية القياس الاقتصادي في الدراسات الاقتصادية التطبيقية وتحليل مكونات الظواهر الاقتصادية (خ. م. السواعي، 2011 : 11).

في دراستنا هذه تم الاعتماد على البيانات السنوية الخاصة بالمتغير (رقم الأعمال لقطاع التأمين الفلاحي)، والمتحصل عليها من قاعدة بيانات المجلس الوطني للتأمينات Conseil National des Assurances (CNA)، وهي بيانات سنوية تخص الفترة الزمنية (2000-2018) والمقدرة بالوحدة دج، وهي الفترة التي شهدت تطور الاهتمام المتزايد من شركات التأمين على توسيع التغطية التأمينية للقطاع الفلاحي، في ظل الاهتمام المتزايد من طرف الدولة لتطوير وتنمية القطاع الفلاحي وجعله قطاع تنموي بديل للخروج من التبعية المفرطة للمحروقات ضمن إستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني، والجدول الموالي يوضح تطور رقم الأعمال المخصص للتأمين الفلاحي في الجزائر:

جدول رقم (01): السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي A.AG

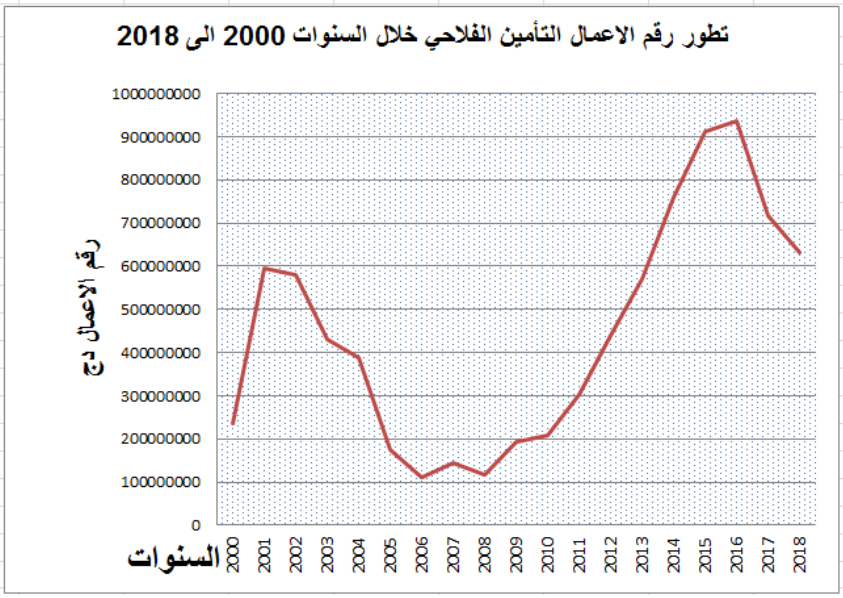

السنوات	رقم اعمال التأمين الفلاحي دج
2000	237 231 000
2001	595 967 000
2002	581 084 000
2003	429 226 000
2004	388 956 000
2005	174 869 000
2006	109 471 000
2007	145 113 000
2008	117 027 000
2009	192 378 000
2010	207 401 000
2011	302 036 000
2012	440 287 000
2013	571 794 964
2014	759 684 038
2015	911 886 134
2016	935 364 789
2017	716 725 877
2018	631 811 443

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات المجلس الوطني للتأمينات CAN [2019.6.26]

Retrieved from < https://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications >

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي الجزائري بين سنتي 2000 و 2001 بنسبة 151.21 %، ثم انخفض بين سنتي 2001 و2006 بنسبة 81.63 % لتصل قيمته سنة 2006 إلى 109471000دج، ثم قفز خلال الفترة (2006-2016) بنسبة كبيرة بلغت 754.44 % بسبب تحرير قطاع التأمين الفلاحي وسن قوانين جديدة سمحت بدخول شركات تأمين خاصة للسوق لتبلغ قيمته 935364789دج سنة 2016، ثم تراجع رقم أعماله بين سنتي 2016 و 2018 بنسبة 32.45 % لتصل قيمته إلى 631811443دج نتيجة للأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وانعكاساتها على القطاعين الخدماتي والمالي.

كما تم الاعتماد البيانات السنوية الخاصة بالمتغير الثاني، وهو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي الجزائري، أي مساهمة القطاع الفلاحي في PIB والمتحصل عليها من النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر BULLETINS STATISTIQUES TRIMESTRIELS، وهي بيانات سنوية خاصة بالفترة (2000-2018)

والمقدرة بالوحدة دج، حيث تم التركيز على هذه الفترة لمعرفة مدى المساهمة الفعلية للقطاع الفلاحي في الناتج الوطني الخام PIB خلال السنوات الأخيرة، ومختلف التطورات والتغيرات التي ميزت هذه الفترة، ومدى انعكاسها على مستويات الانتاج الفلاحي والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير القيمة المضافة للقطاع الفلاحي

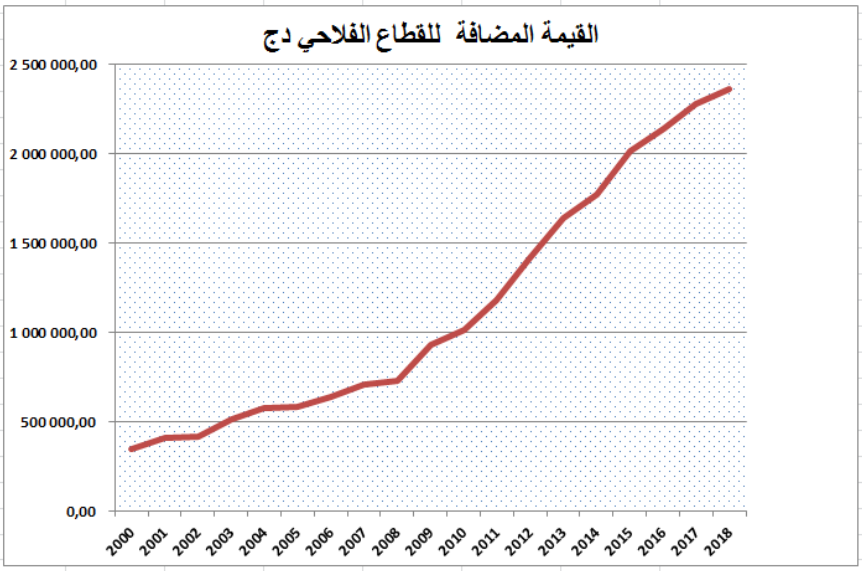

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة دج
2000	346 171,14
2001	412 119,50
2002	417 225,20
2003	515 281,70
2004	580 505,60
2005	581 615,80
2006	641 285,00
2007	708 072,50
2008	727 413,10
2009	931 349,10
2010	1 015 258,80
2011	1 183 216,10
2012	1 421 693,30
2013	1 640 006,10
2014	1 771 495,60
2015	2 013 900,00
2016	2 140 300,10
2017	2 281 900,01
2018	2 364 700,12

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 44، ديسمبر 2018

Retrieved from < https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_44a.pdf >[15.7.2019]

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي الجزائري بنسب مطردة خلال الفترة (2000-2018)، حيث ارتفع بين سنتي 2000 و 2005 بنسبة 68.01 % لتصل قيمته إلى 58161580دج سنة 2005، ثم واصل الارتفاع بين سنتي 2005 و 2010 بنسبة 74.55 % لتصل قيمته إلى 101525880دج سنة 2010، ثم زاد الارتفاع بين سنتي 2010 و2015 بنسبة 98.36 % لتصل قيمته إلى 201390000دج سنة 2015، بينما تباطىء الارتفاع المسجل بين سنتي 2015 و2018 بنسبة 17.41 % لتصل قيمته إلى 236470012دج سنة 2018، وهذا على الرغم من تأثيرات الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وانعكاساتها على جميع القطاعات، ما يدل على أهمية تنمية القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للخروج من التبعية للمحروقات في الجزائر.

III- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

تعتبر دراسة استقرار السلاسل الزمنية أحد المراحل المهمة في دراسة العلاقة الإحصائية والرياضية بين متغيرات الدراسة، حيث أنه كلما كانت مستقرة زادت فرصة الحصول على نتائج جيدة، وكذا إعطاء علاقة ذات دلالة إحصائية واقتصادية. حيث تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، وسنعتمد أولا على المنحنى البياني للسلاسل على دالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي Correlogram كاختبار أولي، ثم نقوم باختبار الاستقرارية بالاعتماد على الاختبار الإحصائيADF (Augmented Dickey_fuller).

الشكل رقم 01 : المنحنى البياني لسلسة A.AG

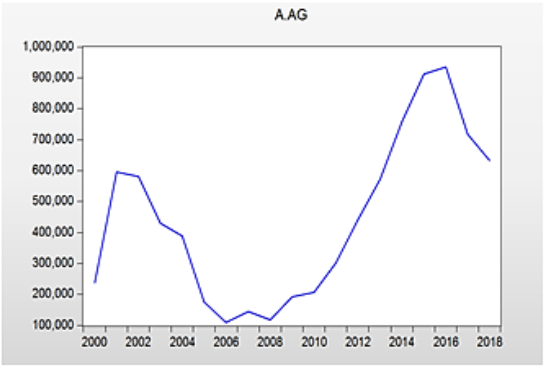

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

الشكل رقم 02: دالة الارتباط الذاتي للسلسلة A.AG

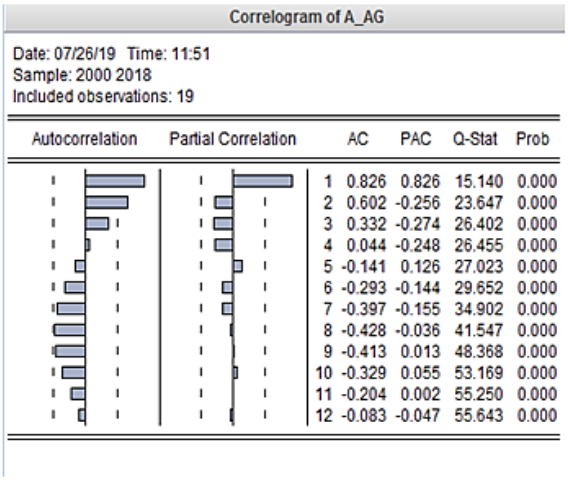

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال التمثيل البياني ودالة الارتباط الذاتي البسيط والجزئي يظهر لنا أن السلسلة الزمنية ليست مستقرة، وما يؤكد ذلك القيمة الاحتمالية الإحصائية والتي تساوي 0.00، وهي أقل من مستوى المعنوية والمقدر بـ 0.05، ثم قمنا بدراسة استقرارية السلسلة V.AG، حيث تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، وسنعتمد أولا على المنحنى البياني للسلاسل وعلى دالتي الارتباط الذاتي البسيط والجزئي Correlogram كاختبار أولي، ثم نقوم باختبار الاستقرارية بالاعتماد على الاختبار الإحصائي ADF (Augmented Dickey_fuller).

الشكل رقم 03: التمثيل البياني لسلسلة V.AG

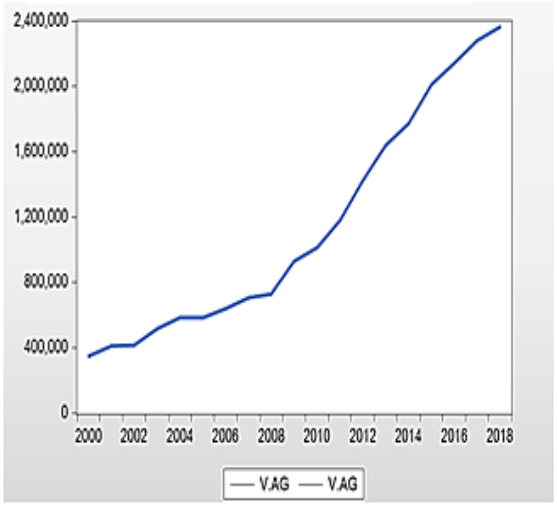

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الشكل رقم 04: دالة الارتباط الذاتي للسلسلة V.AG

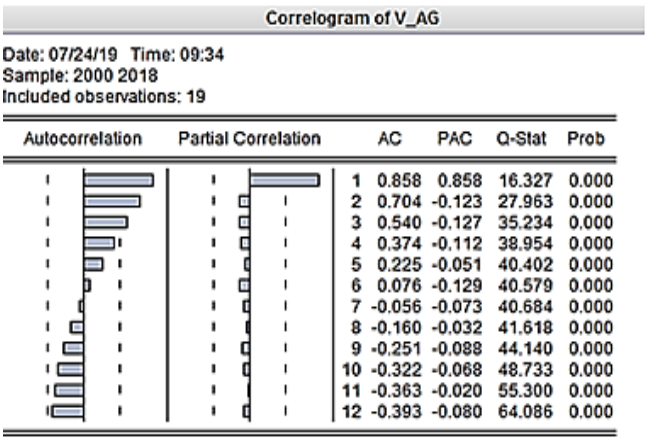

المصدر : : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال التمثيل البياني ودالة الارتباط الذاتي البسيط والجزئي يظهر لنا أن السلسلة الزمنية ليست مستقرة، وما يؤكد ذلك القيمة الاحتمالية الإحصائية والتي تساوي 0.00، وهي أقل من مستوى المعنوية المقدر بـ 0.05، وللتأكد

أكثر يجب علينا الاستعانة بالاختبارات الإحصائية والمتمثلة في ADF (Augmented Dickey_fuller)، واختبار Phillips PERRON (pp) (فيلبس بيرون)، حيث سنتبع المنهجية التالية: قمنا بإدخال اللوغاريتم على جميع المتغيرات بهدف تدنية تذبذبات المشاهدة في السلسلتين لتصبح وفق الجدولين المواليين:

جدول رقم (03): اختيار درجة التأخير المثلى لاختبار ديكي فولر باستعمال المعايير الثلاث للمتغيرة (lv_ag)

p	Akaike info criterion	Schwarz criterion	Hannan-Quinn criter.
0	-2.375710	-2.326245	-2.368889
1	-2.338877	-2.240852	-2.329133
2	-2.195368	-2.050508	-2.187950
3	-2.325760	-2.136947	-2.327771

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

جدول رقم (04): اختيار درجة التأخير المثلى لاختبار ديكي فولر باستعمال المعايير الثلاث للمتغيرة (la_ag)

p	Akaike info criterion	Schwarz criterion	Hannan-Quinn criter.
0	1.051043	1.100508	1.057864
1	0.794173	0.892198	0.803917
2	0.934582	1.079442	0.942000
3	1.011674	1.200487	1.009663

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدولين السابقين يتبين لنا أن جميع معايير التأخير الأمثل بينت أن أحسن تأخير هو (P=0) بالنسبة لـ (lv_ag)، وبالتالي فالاختبار المطابق لهذا التأخير هو اختبار ديكي فولر البسيط (DF) و(P=1) بالنسبة للمتغيرة (la_ag)، وبالتالي فالاختبار المناسب هو اختبار ديكي فولر الصاعد (ADF). كما يبين الجدول الموالي نتائج اختبار الاستقرارية باستعمال اختبارات (DF) و(ADF) و(PP) للمتغيرين،كما يلخص النموذج المستعمل عند الاختبار إلى جانب القرار النهائي للاختبار.

جدول رقم (05): نتائج اختبارات جذر الوحدة عند المستوى

المتغيرة	اختبار ADF			النموذج المختار	اختبار PP			القرار
	ADF_c	ADF_t	P	بدون ثابت بدون اتجاه خطي	PP_c	PP_t	P	غير مستقرة
Lv_ag	**6.217**	**-1.961**	0		**6.217**	**1.961-**	0	
la_ag	**-2.383**	**-3.710**	1	ثابت وباتجاه خطي	**0.417**	**1.961-**	2	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول السابق نستخلص **النتيجة** الموالية: نلاحظ أن إحصائية "ديكي فولر" و"فيلبس بيرون" المحسوبة أكبر من الإحصائيات المجدولة عند جميع مستويات المعنوية (1%، 5%)، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تقول بوجود جذر الوحدة وأن السلسلتين غير مستقرتين عند المستوى، مما يعني اللجوء إلى إجراء اختبارات الاستقرارية على الفرق الأول للمتغيرتين، ونتائج الاختبارات مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (06): نتائج اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول

المتغيرة	اختبار ADF			النموذج المختار	اختبار PP			القرار
	ADF_c	ADF_t	P	ثابت بدون اتجاه خطي	PP_c	PP_t	P	مستقرة
dlv_ag	**-5.094**	**-3.052**	2		**-5.094**	**-3.052**	0	
dla_ag	**-2.698**	**-1.968**	3	بدون ثابت أو اتجاه خطي	**3.801-**	**-1.962**	2	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول السابق نستخلص **النتيجة** الموالية: نلاحظ أن إحصائية "ديكي فولر" و"فيلبس بيرون" المحسوبة أصغر من الإحصائيات المجدولة عند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة لاستقرارية المتغيرين عند الفرق الأول، ونرفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة.

IV- اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين باستخدام منهجية أنجل غرانجر Engel– Granger:

يشير التكامل المشترك إلى طريقة الحصول على التوازن أي تفسير للعلاقة طويلة المدى بين متغيرات غير مستقرة محل الدراسة، كما يقصد بهذا الاختبار إمكانية وجود طريقة تعديل تمنع الزيادة في خطأ علاقة المدى الطويل، وتتلخص فكرة التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين Xt، Yt في حالة إذا كانت السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة (d) أي تكون : $X_t \sim I(d)$ $Y_t \sim I(d)$ ويوجد علاقة بين المتغيرين وفق العلاقة التالية: $Y_t = a_0 + a_1 X_t + U_t$ ، هذه العلاقة متكاملة من الدرجة (b) حيث b<d ففي هذه الحالة نقول أنه يوجد تكامل مشترك بين Xt، Yt من الدرجة (b,d) وتكتب كمايلي: $X_t, Y_t \sim CI(d,b)$ ، وتسمى الدالة $Y_t = a_0 + a_1 X_t + U_t$ بدالة انحدار التكامل المشترك ، ويمكن أن تعمم الفكرة إلى أكثر من متغيرين، وفي هذه الحالة فان شرط تساوي السلاسل في التكامل قد لا ينطبق ولكن يشترط أن تكون درجة تكامل المتغير التابع لا تتجاوز درجة تكامل المتغيرات المستقلة. حيث نبحث أولا إمكانية تمثيل هذه العلاقة في شكل نموذج تصحيح الخطأ ECM، من خلال تحليل سلوك المتغيرين في المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن في المدى الطويل، وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى وذلك على النحو التالي: حيث جاءت العلاقة المعبرة للمتغيرين وفق الصياغة التالية، وهذا انطلاقا من اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين باستخدام منهجية أنجل غرانجر GRANGER Causality Test كمايلي:

LV_AG = 0.473139070593*LA_AG + 0.800152167789

R-squared= 0.271. F-statistic= 6.322 . prob F-statistic= 0.022

Durbin-watson stat=0.102

بعدها نقوم بالبحث عن وجود علاقة تكامل طويلة مدى من خلال استخراج سلسلة البواقي الخاصة بهذا النموذج، ثم التأكد من مدى سكونها و استقراريتها عند ذلك المستوى، من خلال استخدام اختبارات جذر الوحدة لكل من ديكي فولر ADF فيليب بيرون PP، والشكل الموالي يبين ذلك:

شكل رقم (05): شكل البياني لسلسلة البواقي

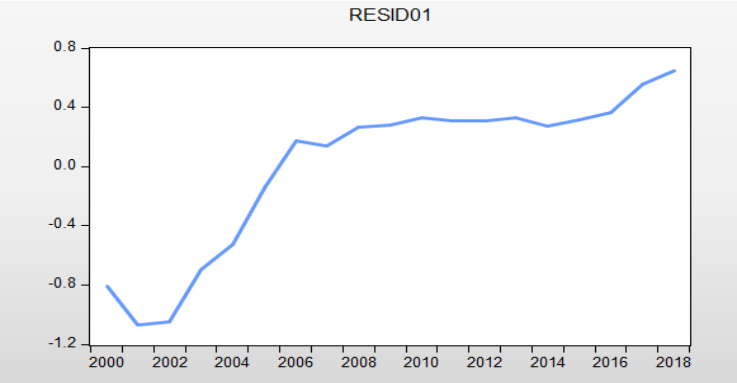

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

يتبين من خلال الشكل السابق أن سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك غير مستقرة، ذلك بسبب غياب التذبذب حول المتوسط الحسابي الثابت مع تباين غير مرتبط بالزمن، والنتائج المدرجة في الجدول الموالي تؤكد ذلك:

جدول رقم (08): نتائج اختبارات جذر الوحدة عند المستوى لسلسلة البواقي

نوع النموذج	النموذج 1: بدون ثابت واتجاه		النموذج 2: مع ثابت		النموذج 1: مع ثابت واتجاه	
نوع الاختبار	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
القيمة المحسوبة	1.0114-	1.14650-	0.96032-	0.9922-	1.187665-	1.365122-
القيمة الحرجة	1.9614-	1.96140-	3.040391-	3.04039-	3.690814-	3.690814-
الاحتمال الحرج	0.2680	0.2193	0.7438	0.7326	0.8821	0.8357

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يظهر من نتائج الجدول السابق أن سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك غير مستقرة بوجود جذر الوحدة في النماذج الثلاثة وفق اختبارات ADF و PP، حيث أن إحصائية t-Statistic المحسوبة أقل من القيم الحرجة في جميع النماذج، ويعزز ذلك قيم الاحتمال الحرجة الأكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا يدل على عدم وجود علاقة ذات تكامل مشترك طويل الأجل بين رقم أعمال التأمين الفلاحي والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي، والذي يرجع إلى ضعف مساهمة قطاع التأمين الفلاحي في تطوير النسيج الفلاحي الوطني وتحسين معدلات مساهمة الفلاحة في الناتج الوطني الخام PIB، والذي يرجع إلى ضعف إقبال الفلاحين على التأمين الفلاحي و غياب الثقافة التأمينية في الوسط الفلاحي.

V- الخلاصة:

يعتبر قطاع التأمينات الفلاحية في الجزائر من بين القطاعات الهامة، إلا أن نسبة مساهمته تبقى محدودة في سوق التأمينات الجزائرية نظرا لطابعه غير الإلزامي للفلاحين، حيث شهد العديد من الإصلاحات خلال الفترة (2000-2018) من خلال سن قوانين وتشريعات حررته من احتكار القطاع العمومي، إلا أنها تبقى غير كافية لدعم مساعي الدولة في دعم وتنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي المستدام. في ظل غياب آليات ارشاد و توجيه الفلاحين حول ضرورة الالتزام بتأمين مختلف شعب الإنتاج الفلاحي وحمايته من مختلف المخاطر التي قد تواجهه، الأمر الذي يضمن نوعية وجودة المنتج الموجه إلى السوق المحلي وحتى الأجنبي مما يدعم ويعطي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

V-1- نتائج الدراسة التحليلية القياسية:

- ✓ نلاحظ أن إحصائية "ديكي فولر" و"فيلبس بيرون" المحسوبة أكبر من الإحصائيات المجدولة عند جميع مستويات المعنوية (1%، 5%)، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تقول بوجود جذر الوحدة وأن السلسلتين غير مستقرتين عند المستوى، مما يعني اللجوء إلى إجراء اختبارات الاستقرارية على الفرق الأول للمتغيرتين؛
- ✓ نلاحظ أن إحصائية "ديكي فولر" و"فيلبس بيرون" المحسوبة أصغر من الإحصائيات المجدولة عند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة لاستقرارية المتغيرين عند الفرق الأول، ونرفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة؛
- ✓ سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك غير مستقرة، وذلك بسبب غياب التذبذب حول المتوسط الحسابي الثابت مع تباين غير مرتبط بالزمن؛
- ✓ عدم وجود علاقة ذات تكامل مشترك طويل الأجل بين رقم أعمال التأمين الفلاحي والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي، والذي يرجع إلى ضعف مساهمة قطاع التأمين الفلاحي في تطوير النسيج الفلاحي الوطني وتحسين معدلات مساهمة الفلاحة في الناتج الوطني الخام PIB، والذي يرجع إلى ضعف إقبال الفلاحين على التأمين الفلاحي وغياب الثقافة التأمينية في الوسط الفلاحي.

V-2- حوصلة النتائج:

- ➢ فشل الإصلاحات الاقتصادية في تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، خاصة بالنسبة للمواد الزراعية واسعة الاستهلاك كالقمح والبقوليات؛
- ➢ يساهم الاستثمار الفلاحي في توسيع القاعدة الإنتاجية وترقية الصادرات الزراعية وتحسين كفاءة المستخرجات الفلاحية وعدم استنزاف الموارد الطبيعية؛
- ➢ يمثل التأمين الفلاحي نشاط اقتصادي له دور فعال في تنمية النشاط الفلاحي، حيث يعمل على تغطية مختلف المخاطر التي تواجه الفلاح وتدنية الخسائر المادية التي يمكن أن تلحق باستثماراته؛
- ➢ غياب مساهمة التأمين الفلاحي في تنمية سوق التأمينات الفلاحية وتفعيل السوق المالي، الأمر الذي انعكس سلبا على تنمية القطاع الفلاحي الجزائري من خلال الاستثمارات الفلاحية وخلق ديناميكية اقتصادية تنافسية وامتصاص جزء هام من العمالة المؤهلة وغير المؤهلة والموسمية؛

- ضعف اقبال الفلاحين على التأمين الفلاحي وغياب الثقافة التأمينية في الوسط الفلاحي، الشيء الذي انعكس في ضعف مساهمة قطاع التأمين الفلاحي في تطوير وتنمية القطاع الفلاحي.

V-3- توصيات ومقترحات:

- ضرورة تحسيس وتوعية الفلاح الجزائري بأهمية التأمين الفلاحي في تغطية الخسائر والحد من المخاطر المرتبطة بمختلف أنشطته الفلاحية؛
- العمل على تدنية أقساط التأمين الفلاحي وتحسين قيمة التعويضات الممنوحة من طرف شركات التأمين قصد استقطاب أكبر عدد ممكن من الفلاحين؛
- توسيع منتجات التأمين الفلاحي لتشمل شعب فلاحية جديدة واسعة الاستهلاك كالبطاطا والبقوليات الجافة وتربية الحيوانات؛
- تحفيز الفلاح على التأمين الطوعي كثقافة تأمينية وتسريع مدة معالجة ملفات التعويض، ودعم قيمتها من طرف وزارة الفلاحة نظرا للطابع الاستراتيجي الذي يكتسيه القطاع الفلاحي الجزائري.

- قائمة المراجع:

1. "**إحصائيات المجلس الوطني للتأمينات CAN**" [2019.6.26] Retrieved from < https://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications >
2. ف. بوزيان، م. شبايكي حفيظ، " **تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018، ص ص 118-137.

Retrieved from [2019.9.10] < http://www.univ-constantine2.dz/revuedi/wp-content/uploads/ sites/14/2019/06/06 bouziane52018V1.pdf >

3. ر. بوعافية، س. عزاز، "**دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 7، العدد 7، جامعة المدية، أفريل 2017، ص ص 251-265.

[2019.9.13] <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/27990>

4. ر. بوعريوة، "**أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر**"، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، 25/24 ماي 2017، جامعة بومرداس، ص ص 3-10.
5. م. تيفوري، مسؤول مركزي بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تصريح صحفي خلال ندوة "الآفاق المستقبلية للصناعات الغذائية بالجزائر"، الطبعة السابعة عشر لمعرض الفلاحة والصناعات الغذائية "جزاقرو"، (الجزائر)، 2019.
6. ج ج د ش، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، "**السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**"، (الجزائر)، سبتمبر 2015. [2019.8.26] Retrieved from < http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/politiques/agriculture-peche-ar.pdf >
7. خ. م. السواعي، "**Eviews والقياس الاقتصادي**"، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، (الأردن)، 2011، ص 11.

8. ع. الطيف، ف.كوراد، "**دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA – وكالة بومرداس**"، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 1، جامعة الوادي، (الجزائر)، 2018، ص ص 49-62. Retrieved from [2019.10.17] < https://www.asjp.cerist.dz/en/article/70857 >

9. ع. عدة، " **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016** " أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2018/2017، ص 15.

10. ح. عطوي، "**المستثمرة الفلاحية أسلوب جديد لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية**"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 6، العدد 2، جامعة تيارت، (الجزائر)، 2019، ص ص 125-157. Retrieved from [2019.8.7] < https://www.asjp.cerist.dz/en/article/95246 >

11. م. غردي وآخرون، "**التأمين الفلاحي كآلية لتغطية المخاطر الفلاحية: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA – بوفاريك**"، مجلة الإبداع، المجلد 7، العدد 8، مخبر الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات، جامعة البليدة2، (الجزائر)، 2017، ص ص 139-152. Retrieved from < https://www.asjp.cerist.dz/en/article/31672 > [13.9.2019]

12. ع. قريشي، "**مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 1، جامعة الوادي، (الجزائر)، 2017، ص ص 271-284. < https://www.asjp.cerist.dz/en/article/37114 >Retrieved from [2019.10.3]

13. "**النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر**"، رقم 44، ديسمبر 2018 Retrieved from < https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_44a.pdf >[15.7.2019]

14. **وكالة الأنباء الجزائرية ALGERIE PRESSE SERVICE**، الثلاثاء 27 أوت 2019، الموافق لـ : 25 ذو الحجة 1440 هجري. Retrieved from < http://www.aps.dz/ar/economie/67660-12-3 >

15. CONSEIL NATIONAL DES ASSURANCES, Centre de Documentation, Division Information & Communication (2011-2018), REVUE DE PRESSE SPECIALE : **ASSURANCE AGRICOLE,** Alger, Janvier 2019.